S/1997/251
25 March 1997
ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجّه انتباهكم إلى النتائج التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٤ آذار/
مارس ١٩٩٧ (انظر المرفق) فيما يتعلق بالحالة الراهنة في ألبانيا.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. بيرتيلينغ
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

ألبانيا: النتائج التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في
اجتماعه المعقود في بروكسل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧

١ - أجرى المجلس تبادلاً متعمقاً للآراء بشأن الحالة في ألبانيا استناداً إلى تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي التي زارت ألبانيا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس. وقد أعرب المجلس عن تقديره للبعثة لما اضطلعت به من أعمال، وناقش ما يلزم اتخاذه من خطوات أخرى.

٢ - أكد المجلس من جديد عزم الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بالدور الرئيسي، وتلك هي مسؤوليته في مساعدة ألبانيا على العودة إلى الاستقرار السياسي واستعادة الأمن الداخلي، وكذلك في تقديم المساعدة الإنسانية وفي العمل مع المؤسسات المالية الدولية على تقديم الدعم من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق.

٣ - وقد لاحظ المجلس، إدراكاً منه أن ألبانيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن بإمكان العديد من بلدان المنظمة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور هام وأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة وسلطة تتميز بها بوجه خاص في عدد من الميادين، ولا سيما في توطيد العملية الديمقراطية وفي الإشراف على الانتخابات ومراقبتها. وعليه، فقد أعرب المجلس عن تأييده للجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة فيما يتعلق بالمهمة التي كلف بها المستشار النمساوي السابق فرانيتزكي، وهي مهمة جديرة بالدعم وبالمزيد من التعزيز. وقرر المجلس أن يتعاون الاتحاد الأوروبي داخل الإطار التنسيقي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو يتطلع إلى مجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى لتقوم بدورها أيضاً ضمن هذا الإطار كل في مجال اختصاصها.

٤ - وفي هذا السياق، تطرق المجلس لمسألة تقديم المعونة إلى ألبانيا في مجال المساعدات الإنسانية والاقتصادية والمالية، وفي مجال الأمن والتحضير للانتخابات المقبلة.

٥ - وقرر المجلس اتخاذ مبادرة بإنشاء بعثة استشارية توفد إلى ألبانيا في إطار الفقرة ٣، من أجل إسداء المشورة بشأن التطورات المتعلقة بالشؤون الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وتقوم أيضاً بتقييم الحاجة إلى مساعدات إضافية وإمكانية تقديمها مع مراعاة حالة الأمن، وواضحة في اعتبارها المشكلة الخاصة بالمهاجرين غير القانونيين.

٦ - وبغية الإعداد للبعثة الاستشارية، قرر المجلس إرسال فريق تمهيدي على الفور. ويقدم هذا الفريق التمهيدي، الذي يدعى ممثلو منظمات دولية أخرى إلى الانضمام إليه انطلاقاً من روح الفقرة ٣، توصيات بشأن تكوين البعثة الاستشارية ويسهل عملية وصول المساعدة الإنسانية.

٧ - ولاحظ المجلس الحاجة إلى المعونة الإنسانية ورحب باعتزام مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجنة الأوروبية الاستجابة بسخاء للاحتياجات الفورية وتوفير الأغذية والأدوية. ولاحظ أيضا أن مساعدات إنسانية إضافية ستصبح متاحة عندما تسمح الظروف الأمنية بوضع مخزون الأغذية في موقعه مسبقا. وأشار المجلس إلى إمكانية تمويل الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية وصول الأشخاص المقصودين بالمعونة إليها، بموجب نظام المعونة الإنسانية.

٨ - ولاحظ المجلس اعتزام اللجنة أن تركز المساعدات المقبلة في إطار خطة العمل للمعونة المنسقة المقدمة لبولندا وهنغاريا، في المناطق المتصلة مباشرة بإعادة بدء النشاط الاقتصادي وإصلاح الإدارة العامة ووسائل الإعلام؛ وأن الدعم المالي يجب أن يخضع لتعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية.

٩ - وشدد المجلس على أن الدعم الاقتصادي والمالي سيتوقف أيضا على إعادة تهيئة البيئة الآمنة اللازمة.

١٠ - ورأى المجلس أنه من الضروري مساعدة ألبانيا على إعادة إنشاء قوة شرطة قابلة للاستمرار، وقرر أن يدعم الاتحاد الأوروبي هذه العملية عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة، مثل التدريب. وأكد المجلس أيضا أهمية تقديم المساعدة إلى هذه العملية عن طريق إجراء الرصد المناسب ورأى أن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي تستطيع المساهمة في هذه الجهود.

١١ - ونظرا لظروف الأمن السائدة حاليا في ألبانيا، رحب المجلس بالجهود الجارية التي تبذلها بعض الدول الأعضاء من أجل تجميع قوة حماية متعددة الجنسيات، بناء على طلب حكومة ألبانيا، وذلك تحت الرعاية الدولية المناسبة، من أجل المساهمة في تهيئة بيئة آمنة لتقديم المساعدة الدولية في أمان.

١٢ - وطلب المجلس من هيئات مجلس الأمن المناسبة أن تعد إجراءات مشتركة للبعثة الاستشارية المشار إليها في الفقرة ٥.